الأمم المتحدة

A/C.4/70/SR.18

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
18 December 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بروانيو (نائب الرئيس) ..... (إكوادور)

المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-19316X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (A/70/95-S/2015/446 و A/70/357-S/2015/682)

١ - السيد كاسوان (الهند): قال إن حكومة بلده تفخر بأنها أكبر مساهم بالقوات بشكل تراكمي في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، إذ خدم أكثر من ١٨٥ ٠٠٠ من القوات في ٤٨ من أصل ٦٩ بعثة مكلفة بولاية حتى الآن.

٢ - واستطرد قائلا إن القضية الرئيسية لعمليات حفظ السلام هي الطريقة الغامضة التي يُكلف بها مجلس الأمن هذه العمليات دون أي مساءلة أو شفافية. ومع أن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446) المعنون ''توحيد قوانا من أجل السلام: السياسة والشراكات والناس'' يشير إلى مشاورات ثلاثية بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، ترى حكومة بلده أن إجراء مشاورات مباشرة ورسمية بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن خلال إنشاء الولايات وتغييرها شرط لا غنى عنه لجميع عمليات حفظ السلام الفعالة.

٣ - واسترسل قائلا إنه على الرغم من أن المادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة تطلب من مجلس الأمن أن يدعو الدولة العضو غير الممثلة في المجلس إلى ''أن تشترك إذا شاءت في القرارات التي يُصدرها فيما يختص باستخدام وحدات قوات هذا العضو المسلحة''، فإن ذلك لا يحدث قط في الممارسة العملية. لذلك يُعد إنشاء الولايات وإدخال تغييرات عليها في منتصف الطريق مصدر قلق لوفد بلده.

٤ - وأردف قائلا إن مجلس الأمن ينحو نحو خلط الولاية الأصلية لعملية لحفظ السلام بولاية إدخال جزء صغير من القوات في العملية. وثمة مثال على ذلك هو بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي صدر بها تكليف بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣). ولما كانت حكومة بلده تُسهم بقوات تربو على ٤ ٠٠٠ فرد في تلك البعثة، تساورها شواغل بشأن تلك المسألة الهامة. وقد جاء في تقرير الأمين العام المعنون ''مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام'' (A/70/357-S/2015/682) ''أن من الضروري إجراء حوار بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات بشأن إنشاء ولاية عملية السلام والاضطلاع بها'' وأن ''يبدأ هذا الحوار قبل إنشاء البعثة''. وأضاف إن وفد بلده يؤيد هذا الموقف بقوة. وأشار إلى المقترح الوارد في التقرير الداعي إلى تجديد التركيز على منع نشوب النزاعات والوساطة وإقامة شراكات إقليمية - عالمية أكثر متانة، وإيجاد سبل جديدة لتخطيط عمليات الأمم المتحدة للسلام وتنفيذها بهدف جعلها أكثر سرعة واستجابة وقابلية للمساءلة فيما يتعلق باحتياجات البلدان والسكان في حالات النزاع، فقال إن بلده يرى أنه يجب إيلاء الأسبقية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية باعتبار أن ذلك هو الهدف الأساسي لعمليات الأمم المتحدة للسلام، كما نص الميثاق.

٥ - وتابع قائلا إن على الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، كفالة أن تتضمن ولايات جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أحكاما ملزمة قانونا بشأن ملاحقة ومعاقبة وتحييد أي جماعات مسلحة غير حكومية أو مليشيات مسلحة تتسبب في إلحاق الضرر بهذه العمليات أو التهديد بإلحاقه.

٦ - وأوضح أن كلا التقريرين المذكورين آنفا يُسلّمان بأن عمليات الأمم المتحدة للسلام ليس الغرض منها فرض حلول سياسية من خلال الاستخدام المستمر للقوة ولا هي مجهزة لذلك، كما أنها ليست الأداة المناسبة للقيام بعمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب. وأضاف إن وفد بلده يؤيد هذه التوصيات، حيث أن حفظة السلام التابعين للمنظمة غير

مهيئين للقيام بأعمال هجومية تستهدف المليشيات المسلحة والعناصر الفاعلة غير التابعة للدول، والإرهابيين.

٧ - ومضى قائلا إن القيم الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك مبادئ الموافقة والحياد وعدم استعمال القوة إلا في ظروف محدودة للغاية، تظل صالحة إلى حد بعيد. وتخفيفا للقيود المتزايدة على الموارد، تدعو حكومة بلده إلى إعادة النظر في التوزيع الحالي للموارد بين عمليات السلام، بحيث يمكن دعم الجهود السياسية الرامية إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

٨ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتأكيد الأمين العام من جديد على الالتزام بإبلاغ مجلس الأمن بتصاعد الخطر الذي يتعرض له المدنيون أو بأوجه النقص الخطيرة في قدرة البعثات على الاضطلاع بولايات الحماية. وأضاف أن حكومة بلده، بوصفها مساهمة بقوات، تتطلع إلى المشاركة في هذه الإحاطات. ومن الواضح أن بإمكان مجلس الأمن أن يستفيد من التقييمات المضطلع بها على المستوى الميداني التي يمكن للبلدان المساهمة بقوات أن تقدمها من خلال التفاعل المباشر مع الدول الأعضاء الأخرى، ومن ثم تُسهم في تنفيذ أكثر فعالية لولاية حماية المدنيين. وينبغي أن يتم تنفيذ المادة ٤٤ من الميثاق نصا وروحا.

٩ - وأردف قائلا إن الولايات المتعددة الأبعاد تفتقر إلى الموارد المالية المناسبة لها. وقد قررت الجمعية العامة أن يكون معدل تسديد تكاليف عمليات حفظ السلام ٣٢٢ ١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للفرد في الشهر اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، بالمقارنة بالمعدل البالغ ٧٦٢،٥٥ ١ دولارا الذي اقترحته الدراسة الاستقصائية لتكاليف القوات وأوصى به فريق كبار الاستشاريين. وذلك لم يحل عدم التساوق بين الاحتياجات من الموارد وتخصيصها.

١٠ - وتطرق إلى الحديث عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين فقال إنهما ما زالا يمثلان وصمة في جبين المنظمة. وإن حكومة بلده تنظر إلى هذه الحالات بوصفها خطيرة للغاية، وتدعو إلى اتباع سياسية عدم التسامح مطلقا في جميع عمليات حفظ السلام وبناء السلام الميدانية.

١١ - واختتم كلمته قائلا إن رئيس وزراء الهند برهن على التزام حكومة بلده الفعلي بدعم عمليات الأمم المتحدة للسلام في مؤتمر قمة القادة المعني بعمليات حفظ السلام الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بالإعلان عن زيادة قدرها ١٠ في المائة في المساهمة بقوات في العمليات القائمة أو الجديدة، وعن إنشاء ٣ وحدات شرطة إضافية يزداد فيها تمثيل الإناث، وعن التزام بنشر عناصر تمكين حاسمة وأفراد تقنيين، وتقديم تدريب إضافي لحفظة السلام في الهند وفي الميدان.

١٢ - السيد وهبي (لبنان): قال إن تقرير الفريق، وتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق، إلى جانب تقرير مؤتمر قمة القادة المعني بعمليات حفظ السلام، تؤكد من جديد على ضرورة توافر الإرادة السياسية الجماعية لكفالة أن تكون هذه البعثات المتعددة الأبعاد أكثر مرونة وقابلية للتكيف وأكثر استجابة للأولويات الوطنية.

١٣ - واستطرد قائلا إن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ينبغي أن تظل المحفل الحكومي الدولي الوحيد لمناقشة السياسات والتوجيهات، وأن تتعاون مع مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات، والبلدان المساهمة بوحدات شرطة، والأمانة العامة، وسائر وكالات الأمم المتحدة. ومن الأهمية الحيوية تعزيز التعاون الإقليمي والثلاثي، فضلا عن إقامة الشراكات بين الإدارات في المقر وبين المقر والميدان. ومما له أهمية كبرى أيضا إقامة علاقات قوية مع البلدان المضيفة والسكان المدنيين والقوات المسلحة.

١٤ - واسترسل قائلا إنه ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أن ينتهيا من التوجيهات المتعلقة

بترشيد قيادة عمليات حفظ السلام على ضوء الالتزامات العالمية المجددة بزيادة مشاركة المرأة في أدوار القيادة والوساطة. وينبغي زيادة عدد حفظة السلام ورؤساء البعثات من الإناث تمشيا مع الاستنتاجات الأخيرة.

١٥ - وتابع قائلا إنه لا ينبغي أبدا أن تكون عمليات حفظ السلام هي الغاية النهائية، بل يجب أن تشمل، منذ بداية العمليات، بناء السلام والإعمار بعد انتهاء الصراع. ويتطلب الانتقال السلس الذي يشمل تحقيق الملكية الوطنية وإيجاد الحلول السياسية دعم المؤسسات الوطنية وبناء القدرات في مجالات مثل سيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني، والحكم الرشيد، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج.

١٦ - وأردف قائلا إن هناك علاقة ممتازة قائمة بين القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على صعيدي العمليات والتنسيق. وإن الخطة الخمسية لتعزيز قدرات القوات المسلحة للبلد ستمكن تلك القوات في نهاية الأمر من الاضطلاع بمهامها في جنوب لبنان، ومكافحة الإرهاب وصيانة الأمن والاستقرار. وأضاف إن وفد بلده يُحذر من المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تقويض ذلك التعاون ومصداقية القوة المؤقتة والجيش اللبناني. وتعتقد أنه يمكن لتلك القوة، من خلال الآلية الثلاثية، أن تمنع اتخاذ أي إجراء أحادي واستفزازي يمكن أن يُفضي إلى تصعيد الموقف.

١٧ - وذكر أن أحد حفظة السلام التابعين للقوة، وهو أسباني، قد لقي حتفه جراء قصف إسرائيلي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقد كان الهجوم الإسرائيلي على مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في قانا في عام ١٩٩٧ والهجوم الإسرائيلي على موقع المراقبة التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة عام ٢٠٠٦ حدثين يُذكِّران بأنه لا ينبغي لجرائم من هذا القبيل أن تتكرر أبدا، وأنه ينبغي محاسبة مرتكبيها. ويُعد احترام سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأمنهم ذا أهمية قصوى لتنفيذ ولايات جميع بعثات حفظ السلام.

١٨ - وأوضح أن حكومة بلده، إذ تؤكد من جديد التزامها بالتنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تُكرر نداءاتها إلى المجتمع الدولي بأن يُلزم إسرائيل بأن تمتثل لالتزاماتها بالانسحاب من الأراضي المحتلة اللبنانية المتبقية والكف عن انتهاك سيادة لبنان برا وجوا وبحرا.

١٩ - وأعرب عن رغبة حكومة بلده في أن توجه الشكر لقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وللنساء والرجال الذين يضطلعون بالولاية على الأرض ولجميع البلدان المساهمة بقوات لالتزامها. وقال إن التضحيات النبيلة التي يبذلها حفظة السلام ينبغي أن يقابلها دعم سياسي ومالي ثابت للاستثمار في المستقبل وتوفير السلام المستدام الذي يستحقه المدنيون.

٢٠ - السيدة ميينت (ميانمار): أشادت بجميع الذين يخدمون في عمليات الأمم المتحدة للسلام من ذوي الخوذ الزرق الذين يضحون بأرواحهم من أجل صيانة السلام والأمن في أنحاء العالم، وأكدت على أهمية كفالة سلامة قوات حفظ السلام الذين يخدمون في ظروف صعبة وخطيرة.

٢١ - وأردفت قائلة إن المعايير والولايات المستخدمة لفض النزاعات بين الدول لا تنطبق على النزاعات الجديدة المعقدة التي تدور داخل الدول أو بين المدنيين. وينبغي أن تُساير عمليات السلام التي تضطلع بها المنظمة الطبيعة المتغيرة لحالة السلام والأمن. وأن تتقيد بعثات حفظ السلام بمقاصد ومبادئ الميثاق ومبادئ موافقة الأطراف والحكومة المضيفة، والحياد، وعدم استعمال القوة إلا دفاعا عن النفس وذوداً عن الولاية.

٢٢ - واسترسلت قائلة إن عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمة لا تبدأ، تقليديا، إلا بموافقة أطراف النزاع. ولا بد من إعادة النظر في الاضطلاع بعمليات السلام وتعديله وفقا للسياق المتغير، دون الإخلال بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها عمليات الأمم المتحدة لحفظ

السلام. ولذلك يُرحب وفد بلدها بمبادرة الأمين العام لإجراء استعراض لعمليات السلام والتقرير المنبثق عن ذلك المقدم من الفريق. وأضافت إن حكومة بلدها تتوقع أن يكون تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق أساسا نافعا للمناقشة.

٢٣ - واستطردت قائلة إنه على الرغم من أن حماية المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، تُعد قضية هامة، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق حكومة البلد المضيف. وينبغي لبعثات السلام أن تدعم السلطات الوطنية في اضطلاعها بمسؤولياتها المتعلقة بالحماية. ولذلك فإن الولايات التي تشمل حماية المدنيين لا بد أن تكون واقعية وأن تكون موضوع تشاور دقيق بين الدول الأعضاء. وينبغي أن يُركِّز ذلك التشاور على الحكومة المضيفة، مع الاعتراف التام بحدودها والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

٢٤ - وتابعت قائلة إن وفد بلدها يرى أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والتي انضمت إليها ميانمار مؤخرا، هي المحفل الأساسي للاضطلاع بعملية الاستعراض بنجاح. وإن حكومة بلدها قد أحرزت تقدما كبيرا في الإصلاحات، وبخاصة الرامية إلى تعزيز السلام والمصالحة. وقد شملت الإنجازات التاريخية التي تحققت مؤخرا اتفاق وقف إطلاق النار في كامل البلاد الذي تم توقيعه بين الحكومة وثماني مجموعات إثنية مسلحة.

٢٥ - وأوضحت قائلة إن حكومة بلدها تتواصل مع المجتمع الدولي، وتغتنم فرص التدريب، وتبني قدرتها الوطنية للإسهام بصورة أكبر في عمليات الأمم المتحدة للسلام، ويخدم أفرادها بالفعل في بعثات حفظ السلام في ليبريا وجنوب السودان. وأضافت إن وفد بلدها على استعداد للعمل على نحو أوثق مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرته الوطنية والمساهمة بأفراد أكثر تأهيلا في هذا الغرض النبيل.

٢٦ - السيدة سانشيز (هندوراس): قالت إنه على الرغم من أن الميثاق لا يتضمن تحديدا مصطلح ''حفظ السلام''، فقد أشار داغ همرشولد إليه باعتباره ينتمي إلى ''الفصل السادس والنصف'' من الميثاق، أي يقع بين الأساليب التقليدية لحل النزاعات بالطرق السلمية مثل التفاوض والوساطة بموجب الفصل السادس، والإجراءات الأقرب إلى استعمال القوة التي يخولها الفصل السابع.

٢٧ - وأردفت قائلة إن عمليات حفظ السلام البالغ عددها ١٦ عملية الجارية حاليا والتي تضم أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فرد ينتمون إلى ١٢١ بلدا، هو دليل واضح على الالتزام العالمي بحفظ السلام. وأضافت إن حكومة بلدها تُسهم بخبيرين في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، و ٣٧ موظفا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وإن وفد بلدها يدعو إلى حل سريع للنزاعات، فضلا عن مناصرة حقوق الإنسان للسكان المشردين حتى لا يُجرَّمون لفرارهم من مناطق الصراع.

٢٨ - وسلطت الضوء على الجهود المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والتي تُشارك فيها النساء كعناصر نشطة لحفظ السلام وبناء السلام. فقالت إن وفد بلدها يُرحب أيضا بقرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٩ بشأن الاستعراض الشامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات، واضعا نُصب عينيه الحاجة المستمرة للحفاظ على كفاءة تلك العمليات وزيادة فعاليتها.

٢٩ - وأعربت عن ثقة وفد بلدها في الدبلوماسية الوقائية والحوار الفعال بين الأطراف باعتبارهما أنسب الوسائل، وفقا للميثاق، لمنع نشوب النزاعات وتحقيق سلام دائم. وأضافت أن حكومة بلدها تظل، في الوقت ذاته، على استعداد لزيادة مشاركتها في عمليات حفظ السلام، وتُشيد بإدارة عمليات

حفظ السلام لما تقوم به من عمل جدير بالإعجاب على مستوى العالم.

٣٠ - واستطردت قائلة إن تحقيق السلام والأمن على أساس القانون الدولي شرط أساسي لنجاح أهداف التنمية المستدامة. وإن السلام والتنمية مترابطان ولن يمكن أبدا تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسط الصراع. ومن الأهمية الحيوية توحيد الجهود والعمل باعتدال دون استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وذلك من أجل تعزيز التعاون القائم على المساواة والمعاملة بالمثل.

٣١ - السيدة نغوين (فييت نام): رحبت بتقرير الفريق وتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق، فقالت إن كفالة سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة في بيئات حفظ السلام المتزايدة العداء ينبغي أن تكون شاغلا رئيسيا للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يُعد التدريب السابق لنشر أولئك الأفراد والاستعمال المسؤول للتكنولوجيات الجديدة الفعالة من حيث التكلفة عاملين أساسيين.

٣٢ - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها تُثني على الأولويات التي وضعها الأمين العام، وبخاصة تحديد التركيز على منع نشوب النزاعات والوساطة. ومن الضروري تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأقاليمية.

٣٣ - واسترسلت قائلة إنه يجب أن تدعم عمليات الأمم المتحدة للسلام مقاصد الميثاق ومبادئه، فضلا عن المبادئ التوجيهية للحياد، وعدم استعمال القوة إلا دفاعا عن النفس، وموافقة الأطراف المعنية. ومن شأن التشاور على نطاق أوسع مع البلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة، فضلا عن التقيد بدقة بتلك المبادئ في إعداد الولايات وتنفيذها، أن يُسهم في بناء ثقافة مستدامة لاشتراك الأمم المتحدة السلمي في حل النزاعات وتفادي أي سوء فهم بشأن عمليات السلام.

٣٤ - وأعربت عن تأييد وفد بلدها القوي لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقالت إن حكومة بلدها انضمت إلى مجتمع البلدان المساهمة بقوات في عام ٢٠١٤، وذلك بنشر حفظة سلام في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما تعهد رئيس بلدها خلال مؤتمر قمة القادة المعني بحفظ السلام المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تُعد حكومة بلدها لنشر مستشفى من المستوى الثاني وسرية هندسية في بعثات حفظ السلام، وتواصل إيفاد ضباط اتصال وضباط أركان. وترديدا للتعهدات التي قُدمت لعمليات السلام من جانب بلدان أخرى عديدة في مؤتمر قمة القادة، أعربت عن استعداد وفد بلدها للتعاون مع الأمم المتحدة وجميع الشركاء الآخرين في عمليات السلام، مما يتطلب توافر إرادة سياسية أقوى والتزامات دائمة بتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية. وأعربت عن تقدير حكومة بلدها العميق لتضحيات حفظة السلام وإسهاماتهم القيِّمة في ذلك المسعى النبيل.

٣٥ - السيدة ناتيفيداد (الفلبين): وجهت الشكر للأمين العام لتعزيزه الأمم المتحدة من خلال الاستعراضات المختلفة لعمليات السلام، ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن. وأضافت إن حكومة بلدها مساهمة ثابتة بالتمويل والقوات في عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٦٣؛ ويخدم منذ ذلك الحين آلاف الفلبينيين والفلبينيات في ٢٣ بعثة على الأقل في ١٥ بلدا. ويواصل المجلس الوطني الفلبيني لعمليات الأمم المتحدة للسلام التحليل الدقيق للتطورات الحاصلة في الميدان فيما يتعلق بمستويات التزام ومشاركة حكومة بلدها.

٣٦ - واسترسلت قائلة إن عدد الأعمال العدائية المرتكبة ضد حفظة السلام تجاوز الضعف خلال السنوات الثلاث الماضية؛ وزادت الوفيات بنسبة ٥٠ في المائة عن العام الماضي، وزاد عدد حفظة السلام المصابين بنسبة ثلاثة أمثال. وهذه الإحصاءات القاتمة تُبرز الحاجة إلى استعراض مستمر وشامل للولايات والقواعد التشغيلية والتعبوية التي تحكم اشتباك القوات، والحاجة إلى اتخاذ تدابير لحماية سلامة حفظة السلام وأمنهم. وأضافت إن حكومة بلدها إذ تشير

إلى مبادرات الأمانة العامة في الميدان الرامية إلى اتخاذ تدابير أكثر سرعة ومرونة واستجابة، بما في ذلك استعمال التكنولوجيا والابتكار، تكرر دعوتها إلى مواصلة التشاور بشأن طرق ووسائل حماية حفظة السلام.

٣٧ - وقالت إن من دواعي سرور حكومة بلدها أن ١٥ من أصل ١٦١ فردا من القوات العسكرية وأفراد الشرطة الفلبينيين الذين تم نشرهم في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من النساء، وستواصل الحكومة تعميم تمثيل الإناث في سياسات تجنيد ونشر الأفراد. وأعربت عن تأييد حكومة بلدها القوي لسياسة عدم التسامح مطلقا التي يتبعها الأمين العام إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، إذ أنها ترى أن حالة واحدة من هذا السلوك تُعد تجاوزا مفرطا، حيث أنها تشوه صورة المنظمة وتُشكل إساءة لحفظة السلام الشجعان الشرفاء. وأضافت أن حكومة بلدها تتعهد بمحاسبة قواتها وفقا لأعلى معايير السلوك.

٣٨ - وأعربت عن ترحيب حكومة بلدها بتقرير الفريق وتوصياته بشأن التسوية السياسية السلمية للتراعات منعا لنشوب الصراعات؛ وإقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية، والحكومات المضيفة، والمجتمعات المحلية؛ والقيام باستجابات مرنة محورها الناس من خلال إطار يُركِّز على الميدان. وأضافت أن هذه التوصيات تؤكد من جديد على المادة ٣٣ من الميثاق بشأن منح الأسبقية لتسوية التراعات بالطرق السلمية عن طريق التفاوض والوساطة واللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية. ويُشير هذا التقرير إلى ''ثقافة منع'' لم تتبناها المنظمة بعد، ويستنتج، رغم ذلك، أن الدول الأعضاء لا تُسخِّر جهودها على النحو الكافي لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع. ويتعين على الدول الأعضاء أن تستثمر جهودها في قدراتها الخاصة، مع الاستفادة في الوقت ذاته أيضا من معارف وموارد الآخرين من خارج منظومة الأمم المتحدة.

٣٩ - واستطردت قائلة أن وفد بلدها، إذ يؤيد توصيات الفريق المستقل بشأن حماية المدنيين ووضع استراتيجيات غير عسكرية لتهيئة بيئات حمائية، يؤكد على اقتراح الفريق الذي يتطلب من الأمانة العامة، فيما يتعلق بالبعثات المنوطة بولاية لحماية المدنيين، أن تُقدِّم تقييمات صريحة إلى مجلس الأمن والاحتياجات اللازمة من الموارد، مع إحاطته علما بالعقبات التي تعترض الاضطلاع بالولايات.

٤٠ - وأعربت عن تقدير حكومة بلدها أيضا لتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق، وخطة عمله القائمة على ثلاث ركائز، ومقترحاته الرامية إلى تعزيز الأطر التنظيمية والتشغيلية القائمة. وقالت إن حكومة بلدها تدعو أيضا إلى إجراء إصلاح كلي بشأن تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة، ويسرها أن الفريق قد تناول هذه المسألة إذ أن هذه الإصلاحات تُعزز الاضطلاع بولايات التنمية. وقالت إن حكومة بلدها إذ تدعم العملية الجارية، تتطلع إلى إجراء مشاورات أكثر عمقا في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفي اللجنة الخامسة. وهي تُشيد بجميع حفظة السلام والعمل الذي يقومون به في ظل أوضاع عدائية، وتحيّي جميع الذين قدموا أسمى التضحيات في سبيل السلام.

٤١ - السيد الهاشمي (قطر): أكد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام، بما في ذلك مبدأ السيادة وأهمية التنسيق مع الحكومة المضيفة، فقال إنه حفاظا على مصداقية عمليات حفظ السلام ينبغي للبعثات أن تحترم ولاياتها، وأن يتناول مجلس الأمن كل حالة بصورة شاملة ومستقلة من أجل حماية المدنيين.

٤٢ - واستطرد قائلا إنه ينبغي تنسيق الجوانب الأمنية وسائر جوانب حفظ السلام، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للتراع، بوصف ذلك أفضل السُبل لتحقيق السلام. وينبغي أن تأخذ البعثات في الاعتبار خصائص بلد العملية

وثقافته ولغته تيسيرا للاتصال بين القوات والسكان المحليين. وينبغي تطوير المعدات والنُهج للتصدي للتحديات الجديدة وتبني الشراكات. وأضاف إن حكومة بلده تُرحب بجهود المنظمة الرامية إلى إدخال تحسينات من خلال استعراض عمليات حفظ السلام وأنشطة الشراكة الأخرى، وتُشجِّع الأمانة العامة في وضعها لإجراءات بغرض تقديم الدعم اللوجيستي، وتُثني على مجلس الأمن لتعزيز دور المرأة في مجال منع نشوب النزاعات والاستجابة لها. وأعرب عن تأييد وفد بلده لسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الانتهاك الجنسي من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

٤٣ - واسترسل قائلا إن قطر، بوصفها بلدا مساهما بقوات، تُقدِّر الدور الهام الذي تقوم به قوات حفظ السلام الدولية في ظروف صعبة وتُشيد بأسمى التضحيات التي يبذلها البعض من أجل السلام العالمي.

٤٤ - السيد دوكوريه (مالي): رحب بالدورة الخاصة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بشأن حفظ السلام، وأشار إلى الاستنتاجات الواردة في تقرير الفريق وتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق.

٤٥ - وأردف قائلا إن مالي هي البلد المضيف لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهي واحدة من أكبر عمليات حفظ السلام، وأن البلد بكامله ممتن للعمل الرائع الذي تقوم به البعثة. وأضاف إن وفد بلده يوجه الشكر أيضا إلى البلدان المساهمة بقوات لإرسال أفرادها من أجل تحقيق السلام في مالي في بيئة غالبا ما يحفها الخطر.

٤٦ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تُساعد بالتأكيد على تسوية النزاعات في أنحاء العالم، فإن الفجوة القائمة منذ عقود بين التحديات الأمنية المستجدة ونظرية الأمم المتحدة لحفظ السلام تحتاج إلى تحديث لتواكب الآونة الحديثة. وأضاف إن حكومة بلده تؤيد تماما رأي الفريق الذي مؤداه أن عمليات السلام تستند في أغلب الأحيان إلى نماذج قياسية بدلا من أن تدعم الاستراتيجيات السياسية المعدة وفقا لكل حالة. وقد كانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي نفسها هدفا لخمسين هجوما غير متناظر من جانب قوات معادية مما نجم عنه ٥٦ وفاة و ١٢٦ إصابة خطيرة، مما جعلها أخطر عملية لحفظ السلام في العالم. ولما كانت هذه الأوضاع تقوض المصداقية الدولية للمنظمة، يحث وفد بلده الأمم المتحدة بقوة على العمل مع المنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات من أجل إنشاء ولايات أكثر واقعية وأفضل تحديدا للاستجابة لحالات النزاع المحددة، بما فيها تلك التي توجد فيها جماعات إرهابية. وينبغي أيضا أن تكون الوحدات المنشورة مجهزة بالمعدات والمهارات اللازمة لمسرح عمليتها، وأن تكون قادرة على استعمال الوسائل المتاحة لصد المخاطر التي تُهدد المدنيين ومرافق الأمم المتحدة وأفرادها. وينبغي لأفراد الأمم المتحدة بالتالي التحلي بقيم النزاهة الأخلاقية تجنبا لأي انتهاكات لحقوق الإنسان، إذ أنه يجب أن تستند حماية المدنيين إلى ثقافة المساءلة.

٤٧ - وتابع قائلا إن وفد بلده يؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (A/2015/716) التي تدعو إلى زيادة إشراك المرأة في منع نشوب النزاعات وإدارتها فضلا عن إشراكها في بناء السلام.

٤٨ - وانتقل إلى الحديث عن الصعيد الإقليمي فقال إن حكومة بلده تُردد الموقف الأفريقي بشأن ضرورة استعراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بينما تُشيد أيضا بالشراكة الاستراتيجية بين المنظمة والاتحاد الأفريقي في إطار الفصل الثامن من الميثاق. وأضافت أنه ينبغي لتلك الشراكة أن تُنشئ آلية مرنة يمكن التكهن بها ومستدامة تستند إلى الأنصبة المقررة المقدمة للأمم المتحدة دعما لعمليات حفظ

السلام، بقيادة الاتحاد الأفريقي وبتفويض من مجلس الأمن. وأعربت عن إشادة شعب مالي وحكومتها بجميع أفراد الأمم المتحدة وذوي الخوذ الزرق، بمن فيهم أولئك المنتمون إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لالتزامهم الذي لا يكل بإقامة عالم أفضل خال من النزاع والحرب.

٤٩ - السيدة آندرياناريفيلو - رازافي (مدغشقر): قالت إن حكومة بلدها تعتز بمساهمتها بضباط في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة مؤخرا اعتزامها نشر كتيبة مشاة في عمليات حفظ السلام لأول مرة في عام ٢٠١٧.

٥٠ - واستطردت قائلة إن التنمية المستدامة تتطلب استتباب السلام، ولذلك فإن وفد بلدها ملتزم بإيجاد طُرق مبتكرة لتحسين عمليات حفظ السلام. وهو يُشيد باستعراض عمليات حفظ السلام والجهود الرامية إلى إصلاح هيكل حفظ السلام. إذ أن ذلك من شأنه أن يُمكِّن المنظمة من التعامل مع الطبيعة المتغيرة للتراعات، فضلا عن الإرهاب، والقرصنة، والتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة، والجريمة المُنظَّمة، والاتجار بالبشر. ومن شأن العمل الممتاز الذي تضطلع به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق، والإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية أن تُسهم في إيجاد حلول تأخذ في الاعتبار تعقد التراع.

٥١ - وأردفت قائلة إنه يجب تعزيز القدرات داخل بعثات حفظ السلام، واتخاذ إجراءات بشأن فُرص التدريب المعلنة في مؤتمر قمة القادة المعني بحفظ السلام الذي عُقد مؤخرا. وأضافت إن وفد بلدها يُرحب بالالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها، حيث أن بعثات السلام تتطلب موارد بشرية ومالية ولوجستية كافية. ويجب أيضا أن تُعالج المنظمة مسألة سلامة أفراد حفظ السلام. وأشادت بالذين لقوا حتفهم دفاعا عن راية الأمم المتحدة.

٥٢ - وأوضحت إن ثمة أولوية أخرى وهي حماية المدنيين. وإن حكومة بلدها تُدين بشدة الانتهاك الجنسي، حيث أنه يُشوه العمل والتفاني الممتازين للآلاف من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وإن وفد بلدها يؤيد سياسة عدم التسامح مطلقا، ويُشير إلى أن على الأفراد الالتزام بقواعد السلوك الصارمة لدى اضطلاعهم بولايتهم.

٥٣ - واسترسلت قائلة إن حكومة بلدها تُكرر التأكيد على أهمية التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، ومع الاعتراف أيضا بأهمية الشراكات الاستراتيجية مع الهيئات الإقليمية. وثمة مثال على ذلك وهو الشراكة مع الاتحاد الأفريقي، حيث ينتشر ٦٠ في المائة من عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

٥٤ - وتابعت قائلة إن عمليات حفظ السلام ليست هي الغاية النهائية؛ إذ أنه دائما ما يتطلب الأمر إيجاد حل سياسي وخطة خروج. ونظرا لأن الوقت عامل جوهري في إنقاذ الأرواح في حالات التراع، تدعو حكومة بلدها جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ أي وسائل من شأنها تحقيق أقصى فائدة من عمليات حفظ السلام بمجرد تحديدها والموافقة عليها من جانب الجمعية، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ومجلس الأمن.

٥٥ - السيد بيريرا (سري لانكا): أعرب عن امتنان حكومته للجهود التي يبذلها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وموظفوه، وترحيبها بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات

الفريق، وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (A/69/968-S/2015/490)، وقرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وقال إن حكومته، إذ تُعرب عن تقديرها للتعاون والدعم المقدمين من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ترغب في توسيع نطاق الوجود السري لانكي في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع الاعتراف بالحاجة إلى الإصلاح نظرا لنطاق وتعقد تلك العمليات حاليا.

٥٦ - واسترسل قائلا إن هذا التعقد، الذي يشمل العملية السياسية، وحماية المدنيين، وتقديم المساعدة في عمليات نزع سلاح المحاربين السابقين، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم، معناه أن ولايات حفظ السلام تشمل تقديم الدعم الانتخابي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتقديم المساعدة من أجل استعادة سيادة القانون. ولذلك فمن الضروري رصد مبادرات الإصلاح بعناية والعمل على وضع نموذج أفضل للاستدامة.

٥٧ - وتابع قائلا إنه حفاظا على الدعم المستمر المقدم من جانب الدول الأعضاء، من الحيوي معالجة عدم الاتساق بين الولايات والموارد في مجال حفظ السلام. وينبغي أن تكون ولايات حفظ السلام واضحة، وأن تأخذ في الاعتبار تعقدات عمليات حفظ السلام الحالية. وينبغي أن تتشاور الأمم المتحدة مع البلدان المساهمة بقوات والدول المستقبلة لدى إنشاء الولايات، وينبغي أن تتولى البلدان المستقبلة لحفظة السلام زمام العملية حيثما كان ذلك ممكنا. كما ينبغي أن يكون هناك تأكيد واضح على بناء المؤسسات الوطنية، وتعزيز هياكل الأمن الوطني وتناول مسألتي العدالة التصالحية والمصالحة. وأخيرا، من المهم النظر في الأسباب الجذرية للنزاع وبناء شبكات محلية للمعلومات ولجمع الاستخبارات من أجل تحسين حماية المدنيين وغير المحاربين.

٥٨ - واستطرد قائلا إن تقرير الفريق يعتبر حماية المدنيين التزاما أساسيا للأمم المتحدة، ويدعو أفراد المنظمة إلى استخدام كل الأدوات المتاحة لديهم لحماية المدنيين. وأضاف قائلا إن حكومته اعتمدت مؤخرا مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام، وتدعو المزيد من البلدان إلى الانضمام إلى تلك المبادرة.

٥٩ - وتابع قائلا إن من الضروري أن يكون هناك اتصال مفتوح وشامل ومتواصل بين بعثات حفظ السلام والمقر. ولا بد أن تُحسِّن منظومة الأمم المتحدة من التنسيق مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، وينبغي للأمانة العامة أن تُسدي مشورة مستقلة. ولا بد أن يكون هناك تأكيد واضح على استراتيجيات الخروج وإنشاء آليات للاستعراض المستمر للأهداف تأخذ في الاعتبار الحساسيات والاحتياجات المحلية.

٦٠ - وأردف قائلا إنه بالنظر إلى ضرورة إدخال تحسينات على جودة حفظ السلام، يدعم وفد بلده الأمانة العامة في محاولاتها الرامية إلى تعزيز وتدريب ودعم البلدان النامية الراغبة في المساهمة بقوات. والحقيقة أن البلدان النامية هي أكبر مساهم بالقوات في عمليات حفظ السلام، وغالبا ما تتكبد في ذلك تضحيات كبيرة.

٦١ - ومضى قائلا إن رفع كفاءة نظام الدعم اللوجيستي من شأنه أن يضمن النشر السريع وإن حكومته توافق على الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لترشيد الإجراءات التشغيلية إلى أقصى حد، والإسراع بنشر بعثات حفظ السلام. وإن استخدام الأمانة العامة لتكنولوجيا جديدة بهدف تحسين كفاءة عمليات حفظ السلام هو أيضا موضع ترحيب.

٦٢ - وأشار إلى أن رئيس سري لانكا تعهد في مؤتمر قمة القادة المعني بحفظ السلام الذي عُقد مؤخرا بتعزيز تواجد بلده بطريقة تُساعد على تحقيق الأهداف المشتركة لجميع الدول الأعضاء. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام من أجل تنفيذ ذلك التعهد. وإن تعاون حكومته مجددا مع تلك الإدارة هو جزء من سياسة جديدة

للمشاركة الإيجابية مع الأمم المتحدة والتزام بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، والحكم الرشيد عقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت في عام ٢٠١٥.

٦٣ - وتابع قائلا إن ذلك الالتزام يتضمن تدريب حفظة السلام في سري لانكا وتقييم أدائهم من أجل التقيد بأرفع معايير حفظ السلام. وقد وضعت أيضا إجراءات فرز صارمة ومعايير انضباط عالية. وتتمتع قوات البلد بخبرة فنية وعملية ممتازة بشأن العمل في الظروف الصعبة. وأضاف أن حكومة بلده تحرص أيضا على نشر حفظة سلام من النساء في الكتائب، مشاركة للأمم المتحدة في جهودها لإدماج النساء في جميع مستويات حفظ السلام وبناء السلام وحالات ما بعد الصراع.

٦٤ - واختتم حديثه قائلا إن أكثر من ٣ ٣٢٦ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة جادوا بأرواحهم. وإن وفد بلده يُشيد بهم أعظم إشادة ويُعرب عن الشكر والإجلال لمنجزاتهم.

٦٥ - السيد سوخي (منغوليا): رحب بتقرير الفريق وتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق، وقال إنه يتفق مع القول بأن عمليات الأمم المتحدة للسلام ليست هي الأداة المناسبة للعمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب. وإن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ليسوا مهيأين للنشر بغرض القيام بأعمال هجومية تستهدف المليشيات المسلحة والعناصر الفاعلة غير التابعة للدول والإرهابيين. وينبغي التقيد بالمبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - وهي موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استعمال القوة إلا دفاعا عن النفس ودفاعا عن الولاية.

٦٦ - وأشار إلى الركائز الثلاث للاضطلاع بعمليات السلام المقترحة في تقرير الأمين العام، فقال إن حكومة بلده ترى أن أهم اعتبار هو تسوية النزاعات بالوسائل السلمية باعتبار أن ذلك هو الهدف الأساسي لعمليات الأمم المتحدة للسلام كما ينص الميثاق. وأضاف إن وفد بلده يؤيد طلب الأمين العام تقييم الحالة الراهنة لعمليات حفظ السلام، والاحتياجات المستجدة في المستقبل، والمسائل المتعلقة بالتنقل داخل البعثات، فضلا عن القيادة والسيطرة المتعلقين بالأصول التمكينية العسكرية بحلول عام ٢٠١٦.

٦٧ - واسترسل قائلا إن منغوليا، بوصفها من البلدان المساهمة بقوات، ستنظر مليا في التقريرين في الجمعية العامة، واللجنة الرابعة، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وتحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو الحذو ذاته. وأضاف إن هناك حاليا نحو ١ ٠٠٠ من حفظة السلام المنغوليين، منهم ٧٠ جندية، يخدمون في بعثات بالغة الصعوبة كتلك البعثات العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودارفور، وجنوب السودان. وإن حكومته تتخذ كافة التدابير اللازمة لبناء القدرة على الإسهام الجديد بسرية هندسية الذي تعهدت به. وقد يسَّرت منغوليا أيضا تدريب حفظة السلام الدوليين من خلال معهد تدريب دعم السلام في أولانباتار. والمركز على استعداد لتقديم تدريب الأمم المتحدة الموحد لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٦٨ - وأردف قائلا إنه لما كانت إحدى ركائز حفظ السلام هي بناء القدرة على إنفاذ القانون في البلدان المضيفة، تقوم حكومته بإعداد الأفراد من ضباط الشرطة من أجل العمل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقام فريق المساعدة والتقييم المتعلقين بالاختيار التابع لشعبة الأمم المتحدة للشرطة بزيارة منغوليا، وقدمت السلطات قائمة بالأفراد المرشحين للعمل كضباط شرطة لتقييمهم للخدمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وأخيرا، أعرب عن أبلغ آيات امتنان وفد بلده للآلاف من ذوي الخوذ الزرق والجنود الذين شاركوا في عمليات حفظ السلام بمهارة وانضباط.

٦٩ - السيد بن سليمان (تونس): رحب بتقرير الفريق وبتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق، فقال إن

حكومته تُرحب أيضا بعملية التشاور التي اضطلع بها الفريق الرفيع المستوى مع مختلف المجموعات والأطراف المعنية، وتشيد بزيادة التركيز على منع نشوب النزاعات وحل النزاعات بالطرق السلمية، وإيجاد حلول سياسية مستدامة للصراعات من أجل إقامة سلام دائم. وبالنظر إلى العدد المتزايد من الإصابات بين حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يُعد التركيز على سلامتهم أمرا جديرا بالترحيب أيضا. وينبغي تجهيز قوات حفظ السلام بالمعدات والتدريب اللازمين لتحسين سلامتهم. وأضاف أنه ينبغي أن تشمل جميع جوانب حفظ السلام منظورا جنسانيا، وإن وفد بلده يدعو إلى وضع تدابير أشد صرامة لمنع الانتهاك الجنسي في عمليات حفظ السلام، وتقديم مرتكبي هذا الانتهاك إلى العدالة. وأعرب عن أمل حكومته في أن تُناقش اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي هي أنسب محفل حكومي دولي فيما يتعلق بهذه المسائل، التوصيات الواردة في التقريرين بعمق.

٧٠ - واسترسل قائلا إن فعالية عمليات حفظ السلام تتطلب إقامة شراكة متينة مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطة. وأن من شأن إجراء حوار بنَّاء بدرجة أكبر مع هذه البلدان أن يُعزز اتباع نهج متوازن إزاء التحديات الجديدة التي تواجهها البعثات المتعددة الأبعاد. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات أن تُشارك في اتخاذ القرار، وتقرير السياسات، وإدخال التغييرات على الولايات. وينبغي أيضا زيادة التفاعل بين البلدان التي لديها معرفة في الميدان ومجلس الأمن من أجل التوصل إلى فهم مشترك للولايات والتزام مشترك بالتنفيذ.

٧١ - وأردف قائلا إن المنظمات دون الإقليمية والإقليمية تقوم بدور بالغ الأهمية في جهود إحلال السلام والأمن وتحقيق الاستقرار. ولذلك فإن حكومته تدعو إلى تعزيز التعاون والشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهي تؤيد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفقا للفصل الثامن من الميثاق، وتدعو إلى تقديم دعم أكبر للاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز هيكله لحفظ السلام من خلال توفير التمويل الكافي.

٧٢ - السيد أليمو (إثيوبيا): رحب بتقرير الفريق، حيث أن تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أمر أساسي لتحقيق السلام والأمن الدوليين. وأعرب عن إشادة حكومته بكون الأعمال التي اضطلع بها الفريق قد تمت بالتشاور مع الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى ولذلك فقد تمخضت عن وثيقة متوازنة تعكس طائفة من الآراء والشواغل المعرب عنها خلال عملية التشاور. ويجب تنفيذ توصيات الفريق، جنبا إلى جنب مع تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق الذي هو محل تقدير كبير. وأعرب عن ترحيب حكومته باتخاذ القرار الناشئ عن ذلك، فقال إنها على استعداد للدخول في مناقشات على نحو بنَّاء بشأن التقريرين سالفي الذكر في اللجان المعنية.

٧٣ - وأردف قائلا إن حكومة بلده تؤيد توصية الفريق بتعزيز الشراكة الاستراتيجية للمنظمة مع أفريقيا، وبخاصة في شكل الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لدعم العمليات التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي لتوطيد السلام على أساس كل حالة على حدة، على النحو المفوض من مجلس الأمن، حتى يتم تناول العقبات المالية الخطيرة التي تواجهها عمليات دعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي.

٧٤ - واسترسل قائلا إن إثيوبيا، بوصفها من أكبر البلدان المساهمة بقوات، على استعداد للإسهام في تعزيز عمليات حفظ السلام. وقد تعهد رئيس وزرائها في مؤتمر قمة القادة المعني بحفظ السلام بالإسهام بكتيبتين، بالإضافة إلى حفظة السلام الإثيوبيين الذين سبق نشرهم والذين يربو عددهم على ٠٠٠ ٨ فرد؛ ولا يشمل هذا العدد حفظة السلام الإثيوبيين الذين تم نشرهم في الصومال في إطار الاتحاد

الأفريقي والبالغ عددهم ٠٠٠ ٤ فرد. وأضاف إن حكومته تعهدت أيضا بتقديم الدعم التدريبي، بالاشتراك مع مركز التدريب من أجل دعم السلام لحفظة السلام من إثيوبيا ومن المنطقة الأوسع نطاقا. وأضاف إن بلده في طريقه أيضا ليصبح أحد البلدان الهامة المساهمة بوحدات شرطة.

٧٥ - واختتم كلمته بالإشادة بالرجال والنساء الذين بذلوا أرواحهم في سبيل السلام والأمن الدوليين.

٧٦ - السيد شاروني (إسرائيل): وجه الشكر إلى مجلس الأمن لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر أخرى، وأشاد بقيادة قائد القوة، وأعرب أيضا عن امتنان حكومة بلده لإدارة عمليات حفظ السلام والدول الأعضاء التي ساعدت على الاحتفاظ بوجود الأمم المتحدة على الحدود الإسرائيلية - السورية، ومنها الهند، وأيرلندا، وفيجي، ونيبال، فضلا عن هولندا وبوتان. وأضاف إن وفد بلده يُعلق أيضا أهمية على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بوصفها قوة تحقيق للاستقرار في المنطقة، ووجه الشكر لقائد القوة والبلدان المساهمة بقوات لما يبذلونه من جهود. وإن حكومته تعيد تأكيد التزامها، وسط التوترات المتصاعدة، بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتدعو البلدان المجاورة إلى أن تحذو حذوها، وأن تستخدم المحفل الثلاثي لطرح الحوادث الطفيفة المعتادة ومناقشتها وحلها.

٧٧ - وأردف قائلا إن الهدوء النسبي السائد في جنوب لبنان هو هدوء خادع. وقد ذكر الأمين العام في تقريره نصف السنوي الحادي والعشرين المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2015/258) أنه ”لا يزال احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة الحكومة اللبنانية مبعثا للقلق البالغ، ولا سيما لأنه يخلق جوا من الترهيب، ويشكل تحديا رئيسيا لسلامة المدنيين اللبنانيين، ولاحتكار الحكومة للاستخدام الشرعي للقوة“. ويواصل حزب الله بناء جيش مجهز بعشرات الآلاف من القذائف ومخزون كبير من الأسلحة الاستراتيجية. وكما ذكر رئيس وزراء إسرائيل أمام الجمعية العامة، يقوم حزب الله بتهريب قذائف سطح - جو وقذائف انسيابية إلى لبنان، ويمتلك أيضا قذائف سطح - سطح دقيقة التوجيه وطائرات هجومية بدون طيار.

٧٨ - واسترسل قائلا إن حكومة بلده مهتمة بتحقيق الاستقرار في لبنان وبتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإن تمترس حزب الله في المناطق الواقعة ضمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يُعد انتهاكا للقرار ١٧٠١، وإن إخفاء الأسلحة داخل مراكز السكان المدنيين يُعد جريمة حرب. وتعتبر حكومة بلده الحكومة اللبنانية مسؤولة عن كل ما يحدث على الأرض اللبنانية، وعن تنفيذ القرار ١٧٠١. وأضاف قائلا إنه في حين تدعم حكومته قوات الأمم المتحدة العاملة على حدودها بوصفها ذات تأثير على تحقيق الاستقرار، فإن إسرائيل مستعدة أيضا للدفاع عن نفسها.

٧٩ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يُسلم بالحاجة إلى إجراء إصلاح في عمليات حفظ السلام، ويتطلع إلى العمل مع الأمانة العامة على أساس تقرير الفريق، وتقرير فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي أنشأه الأمين العام*. ولدى إسرائيل أيضا تكنولوجيا متطورة، ولوجستيات مستدامة، وخبرة في الطب وحماية المدنيين وحفظة السلام، وتتطلع إلى التعاون مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هذه المجالات وغيرها. وفي الختام، أشاد بشجاعة الرجال والنساء من جميع أنحاء العالم الذين يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ووجه الشكر إليهم لتفانيهم والتزامهم.

* ”حفظ السلام القائم على الأداء: التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“ ٢٠١٥. متاح للتنزيل من الموقع التالي: www.performancepeacekeeping.org/offline/download.pdf.

٨٠ - السيد لويس (هايتي): أشاد بذوي الخوذ الزرق البالغ عددهم ٤٠٢ ٣ الذين جادوا بأرواحهم في سبيل السلام، فقال إن حكومة بلده تُرحب بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى، ودعوته إلى أن تكون عمليات حفظ السلام محددة الهدف وحسنة التصميم وتستند إلى احتياجات السكان، وكذلك إلى استخدام وسائل أسرع وأكثر فعالية وملاءمة لمنع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك إدخال سلسلة من الإصلاحات من أجل تناول القضايا المطروحة الأشد إلحاحا.

٨١ - واسترسل قائلا إن حكومة بلده تُرحب أيضا بتقرير الفريق، ودعوته إلى اتباع نهج كلي إزاء عمليات حفظ السلام. وأضاف إنه يجب على المجتمع الدولي اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لكفالة أن تكون عمليات حفظ السلام قادرة على التصدي للتهديدات التي تشمل الإرهاب، والجريمة عبر الوطنية، وتغيُّر المناخ، والفظائع الجماعية، والفقر المدقع.

٨٢ - واستطرد قائلا إن مما يبعث على الارتياح أن الأمين العام قدَّم تفويضا أسرع لإنشاء البعثات وتوفير الموارد المادية لعمليات النشر الاستراتيجية وتوفير قوة شرطة دائمة، وبناء قدرة الدول المضيفة، ووضع مبادئ توجيهية، وإقامة الشراكات، وحماية المدنيين، والوساطة، والدعم الانتخابي. وفضلا عن ذلك، فالجهود الرامية لتحسين أداء عمليات حفظ السلام وانضباطها مستمرة منذ عام ٢٠٠٦. ومع ذلك فقد أفادت التقارير بوقوع حالات انتهاك واستغلال جنسيين في بعثات معينة في السنوات الخمس الماضية، وبخاصة في هايتي. وأضاف إن وفد بلده يحث سلطات الأمم المتحدة على أن تطبق على نحو صارم القواعد المعمول بها لمنع السلوك الذي يمكن أن يشوه صورة المنظمة.

٨٣- وتابع قائلا إن عدد الأفراد النظاميين انخفض منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في عام ٢٠٠٤، من أقصى مستوى له يربو على ٠٠٠ ٩ فرد إلى ما يقل قليلا عن ٠٠٠ ٥ فرد. وفي حين تؤيد حكومته تأييدا تاما إعادة تشكيل هيكل البعثة فإنها تسلط الضوء على الحاجة إلى نقل تدريجي ومنظم للسلطة إلى السلطات الوطنية لكفالة أن تؤخذ في الاعتبار جوانب الضعف فضلا عن التقدم المحرز، بغية تفادي تعريض أي منجزات أمنية سبق تحقيقها للخطر.

٨٤ - وأردف قائلا إن رئيس هايتي قد أبلغ الجمعية العامة أنه بالنظر إلى الاستقرار والتحديث الوطنيين اللذين تحققا جزئيا بفضل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فإن أي انسحاب ينبغي أن يتم وفقا لجدول زمني متفق عليه مسبقا. وقد أكد قرار مجلس الأمن ٢٢٤٣ (٢٠١٥) على اعتزام النظر في الانسحاب المحتمل للبعثة ”على ضوء استعراض مجلس الأمن بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لقدرة هايتي العامة على كفالة الأمن والاستقرار والظروف الأمنية السائدة على الأرض“، ومواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي من أجل توطيد السلام، بما في ذلك تقديم الدعم للشرطة الوطنية الهايتية.

٨٥ - وأضاف إن بلده، إذ يرحب بالدور الذي تقوم به الدول الصديقة في توفير الإمدادات للقوات وتعزيز التعاون في مجالات الصحة، والزراعة، والطاقة، والبيئة، يعرب عن امتنانه لترينيداد وتوباغو للمساهمة بمبلغ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وامتنانه للأرجنتين للمساهمة بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار لدعم الانتخابات. ووجه الشكر أيضا إلى البلدان من نصف الكرة الجنوبي لتسليط ضوء دولي على حالة هايتي الوطنية. وأوضح أن البلد بأسره يُقدِّر تقديرا عميقا دور الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فضلا عما أبداه جميع الدول الأعضاء

من صداقة وتضامن وتعاون لدى انتقال هايتي إلى سيادة القانون وإلى مجتمع أكثر إنصافا وديمقراطية.

٨٦ - واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده يُشجع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على مواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء كجزء من آلية دائمة لتنفيذ التحسينات اللازمة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وبخاصة بتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وحشد الموارد المالية من أجل تعزيز المرونة التشغيلية والاستجابة السريعة.

٨٧ - السيدة بوبي (غانا): رحبت بتقرير الفريق لما تضمنه من نظرة ثاقبة وتوصيات قوية، فقالت إن حكومة بلدها تُثني أيضا على الأمين العام لتعيينه ذلك الفريق ولتقريره بشأن تنفيذ توصيات الفريق، الذي يؤكد على التسوية السلمية ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام والإعمار والاعتبارات الأخرى. وأضافت إن وفد بلدها يتطلع أيضا إلى إسهامات فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وبخاصة فيما يتعلق بدور المرأة الهام في إحلال السلام والأمن.

٨٨ - واسترسلت قائلة إنه على الرغم من نجاحات عمليات حفظ السلام وإخفاقاتها، فإنه مما يُثلج الصدر أن الدروس المستفادة تظل تُلهم المنظمة بضرورة المثابرة في سعيها لإيجاد حلول مستدامة للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وإن نجاح حفظ السلام يتطلب توفير التدريب المناسب وإنشاء ولايات قابلة للتحقيق تتناول الأسباب الجذرية لكل نزاع، وتعيين قيادة قادرة للبعثة وإنشاء آليات بناء السلام المناسبة.

٨٩ - واستطردت قائلة إن النزاعات في أفريقيا تنطوي على عناصر فاعلة عديدة ذات دوافع كامنة مختلفة، إلى جانب تزايد استخدام الإرهاب والاغتصاب واستهداف السكان المدنيين والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وعلى عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية إما أن تتصدى لهذه المسائل أو تُصبح غير ذات جدوى.

٩٠ - وتابعت قائلة إن إقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية بما في ذلك الاتحاد الأفريقي أمر ضروري. وإن القوة الأفريقية الجاهزة ذات أهمية حاسمة واستراتيجية. ويجب دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من خلال إنشاء آليات تمويل مرنة ويمكن التنبؤ بها، وأعربت عن سرور حكومتها لتأكيد تقرير الفريق على هذه المسألة. وأضافت إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتولى زمام عملية تأمين التمويل ونقل ممارسات حفظ السلام الحديثة إلى الاتحاد الأفريقي من أجل بناء القدرة اللازمة.

٩١ - وأردفت قائلة إن غانا، بوصفها من البلدان العشرة الرئيسية المساهمة بقوات، تتعهد بالمساهمة بحصتها في حفظ السلام. وقد استضافت بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، وتُثني على المنظمة لإنشاء تلك البعثة ولحشد الموارد التي ساعدت على وقف انتشار المرض في غرب أفريقيا. وأعربت عن توقع حكومتها أن تُسهم الدروس المستفادة من هذه التجربة في تحديد استجابات عالمية سريعة وفعالة للجوائح في المستقبل.

٩٢ - وكررت دعوة رئيس بلدها الدول الأعضاء إلى أن يكون تعاملها، بعضها مع بعض، من خلال الدبلوماسية والمفاوضات السلمية بدلا من استخدام القوة لحل النزاعات، فأضافت أنه ينبغي تنفيذ التوصيات الواردة في التقريرين السابقين على الأرض من خلال تغيير الممارسات الحالية. وأضافت إن حكومتها تتطلع إلى أن تكون جزءا من هذه العملية، وتحت كامل منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، على تولي القيادة والاضطلاع بولايتها فيما يتعلق بصيانة السلام والأمن الدوليين.

٩٣ - السيدة هايلي (إريتريا): قالت إنه لا ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تكون كيانات دائمة أو بدائل لمعالجة

الأسباب الجذرية للتراعات. فوفقا لتقرير الفريق، لا يتحقق السلام الدائم من خلال المعونة العسكرية، ولكن عن طريق إيجاد الحلول السياسية. ويتطلب الأمر بذل مزيد من الجهود للحيلولة دون نشوب التراعات بدلا من إدارتها. وسيكون وضع استراتيجية لنُظم الإنذار المبكر والاستجابة السريعة مفيدا في هذا الصدد.

٩٤ - وأردفت قائلة إن إجراء أي تغييرات في عمليات حفظ السلام لا بد أن يتقيد بمبادئ حفظ السلام، أي احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وموافقة الأطراف، والحياد، وعدم استعمال القوة إلا دفاعا عن النفس ولحماية الولاية. وينبغي أيضا الاتفاق على أي تغييرات في المحافل الحكومية الدولية ذات الصلة.

٩٥ - واسترسلت قائلة إن المناطق الجغرافية تقع على عاتقها مسؤولية أكبر عن عمليات حفظ السلام داخل تلك المناطق. ويجب أن يظل ذلك متفقا مع الفصل الثامن من الميثاق وألا يتم بالالتفاف حول دور المنظمة. وفي أفريقيا خاصة يلزم الحذر لدى نشر قوات من بلدان مجاورة، حيث أنه يمكن الاعتقاد بأن القرارات التي تُتخذ مدفوعة جزئيا بمصالحها الوطنية. وأضافت إن وفد بلدها يُشيد أيضا بالنساء والرجال الذي جادوا بأرواحهم أثناء الخدمة تحت راية الأمم المتحدة، ويقدم تعازيه لأسرهم.

٩٦ - السيدة بياجي (رواندا): رحبت بتقرير الفريق وبتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق، فقالت إنه ينبغي أن تسترشد المناقشات باحتياجات النساء والرجال الشجعان الذين يخدمون مرتدين الخوذ الزرق في أنحاء العالم.

٩٧ - واستطردت قائلة إن رواندا، بوصفها خامس أكبر بلد مساهم بالقوات وبوحدات شرطة، حيث يخدم نساء ورجال لها في سبع بعثات، لها مصلحة كبيرة في نجاح حفظ السلام. وقد أسهمت حكومة بلدها في عام ٢٠١٥ بمزيد من القوات وضباط الشرطة، مع تركيز خاص على نشر مزيد من الضابطات وطائرات الهليكوبتر العسكرية.

٩٨ - واسترسلت قائلة إن من الضروري التركيز على أسبقية السياسة لكفالة أن تحول الحلول السياسية القائمة على منع نشوب التراعات والوساطة دون ارتداد البلدان إلى التراع. ومما له أهمية حيوية أن تكون الولايات مفهومة بوضوح حتى يمكن تلبية توقعات المجتمعات المحلية. ويتوقف النجاح في هذا الصدد على مجلس الأمن والأمانة العامة، وقد أوصى الفريق بإجراء إصلاحات في هذا الصدد. وعلى أرض الواقع، يجب أن ينصب التركيز على تعزيز قدرات النشر السريع، وتعزيز الشراكات الإقليمية، والتركيز بدرجة أكبر على الميدان وعلى الناس، وزيادة عدد النساء وتعزيز دورهن في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وأضافت إن حكومة بلدها لديها بيانات تُثبت أن دور المرأة يمكن أن يُعزز علاقة البعثات مع المجتمعات المجاورة، وينهض بعملية السلام أثناء أوقات التراع. وفضلا عن ذلك، يجب تمكين المرأة كيما تعمل جنبا إلى جنب مع الرجل سعيا لتحقيق سلام دائم.

٩٩ - وأردفت قائلة إن تعزيز النشر السريع يتطلب قُدرات من داخل الأمم المتحدة وخارجها، مما يستتبع التعاون مع منظمات إقليمية من قبيل القوة الأفريقية الجاهزة. ويجب دعم هذه الشراكات العملياتية الإقليمية عن طريق الأنصبة المقررة، بحيث يمكن أن يُفضي التمويل المستمر والكافي إلى الاضطلاع بعمليات أكثر تركيزا على الميدان.

١٠٠- ودعت الدول إلى الانضمام إلى العدد المتزايد من البلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة التي أقرت المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات التي وفرتها مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام، فأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تبذل جميع البلدان المعنية قصاراها من أجل كفالة نشر القوات في حينه وتوفير القدرات الأخرى المتعهد بها في مؤتمر قمة القادة المعني بحفظ السلام المعقود مؤخرا.

١٠١- السيدة لودهي (باكستان): قالت إنه ينبغي التشاور على نحو تام ورسمي مع البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بوحدات شرطة بشأن ما يتخذ من قرارات فيما يتعلق بإنشاء الولايات أو تغييرها، إذ أن استمرار غياب تلك البلدان عن هذه العملية لا يمكن تبريره ولا قبوله. وأضافت أنه يجب الاستمرار في إيلاء الأسبقية لمبادئ حفظ السلام حيث أنها لا تعوق ولايات ''حماية المدنيين''. وقد أنشأ مجلس الأمن هذه الولايات، ويُعد استخدام القوة دفاعا عن الولاية جزءا لا يتجزأ من تلك المبادئ.

١٠٢- وأردفت قائلة إن التزام الحذر أمر أساسي لدى التكليف بشكل استثنائي بمهام إنفاذ ذات ولايات مُصاغة بحكمة للاحتفاظ بالفرق بين حفظ السلام وإنفاذ السلام. إذ أن الجمع بين عمليات حفظ السلام وعمليات السلام هي وصفة للالتباس والغموض. وأضافت أن تخصيص موارد كافية يُعد أيضا أمرا بالغ الأهمية للاضطلاع بالولايات، حيث أن وجود أي شكل من أشكال عدم التساوق سيكون على حساب الكفاءة والفعالية. ولا بد أن تُبيِّن الأمانة العامة الثغرات القائمة في الموارد، وينبغي لمجلس الأمن أن يتصرف بحزم من أجل كفالة النشر السريع وتوفير القدرات الجاهزة. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تظل مسألة سلامة وأمن حفظة السلام أولوية مطلقة. ومن شأن زيادة قدرات الأمانة العامة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والوساطة أن تزيد من تعزيز دورها في منع نشوب النزاعات.

١٠٣- وأعربت عن تقدير وفد بلدها لإنشاء الأمين العام في الوقت المناسب فريقا مستقلا رفيع المستوى لاستعراض عمليات حفظ السلام، فضلا عن المشاورات المستفيضة التي قام بها الفريق، والذي يتضمن تقريره، إلى جانب تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق، توصيات قيِّمة. وأضافت إن حكومة بلدها، بعد أن عملت مع الفريق الرفيع المستوى على نحو تام، يسرها انعكاس كثير من أفكارها في التقرير.

١٠٤- واسترسلت قائلة إن باكستان، بوصفها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وبوحدات شرطة، تسهم بأكثر من ١٥٠ ٠٠٠ فرد وتشارك في ٤١ بعثة في ٢٣ بلدا، وجاد ١٤٠ من حفظة السلام التابعين لها بأرواحهم. وهي تستضيف واحدة من أولى بعثات حفظ السلام، وهي فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، الذي ما زال يُراقب وقف إطلاق النار على طول خط السيطرة في جامو وكشمير، وبذلك يُسهم في إحلال السلام والأمن في منطقة محفوفة بالخطر.

١٠٥- وتابعت قائلة إن حكومة بلدها تتصدر أيضا عملية وضع المعايير في مجال حفظ السلام. ويعتبر قرار مجلس الأمن ٢٠٨٦ (٢٠١٣) بشأن دور بعثات حفظ السلام المتعددة، الذي اتخذ في ظل رئاسة باكستان لمجلس الأمن، أحد الوثائق التاريخية. وكدليل على التزام حكومة بلدها المستمر إزاء حفظ السلام، شارك رئيس الوزراء في استضافة مؤتمر قمة القادة المعني بحفظ السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وأعلن مجموعة من التعهدات الجوهرية الجديدة من أجل زيادة تعزيز قدرة المنظمة. ووفرت حكومة بلدها أيضا مركزا للسلام والاستقرار الدوليين لتقديم الدورات التدريبية وعقد الاجتماعات.

١٠٦- واستطردت قائلة إن النهج الحذر الذي يتبعه وفد بلدها إزاء إنفاذ السلام يهدف إلى منع حفظة السلام من أن يمثلوا تدخلا خارجيا عقيما في النزاع الوطني أو الإقليمي. وإن أي تغيير في الولاية ينبغي دراسته بعناية في إطار القانون الإنساني الدولي، وحصانة حفظة السلام، وسلامتهم وأمنهم عندما يُعتقد أن حيادهم وتجردهم يتعرضان للخطر. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها باعتماد مشروع القرار الإجرائي، وقالت إنه يتطلع إلى دراسة مستفيضة للقضايا ذات الصلة في اللجان المعنية.

١٠٧- السيد مانا (الكاميرون): قال إن وفد بلده درس التقارير المقدمة تحت هذا البند من جدول الأعمال، ويدعو

إلى تنفيذها استنادا إلى قرارات مشتركة لكفالة إقامة شراكة فعالة بين جميع الأطراف الفاعلة في مجال حفظ السلام. وقد ألقى رئيس الكاميرون كلمة في الجمعية العامة ليؤكد من جديد استعداد البلد للإسهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث ينتشر فيها حاليا نحو ١ ٤٠٠ من النساء والرجال، بمن فيهم قائد بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٠٨- واستطرد قائلا إن مدرسة الأمن الدولية، وهي المدرسة الدولية لتدريب قوات الأمن، تُشارك في المرحلة التجريبية لتدريب وحدات الشرطة التي تُنظمها إدارة عمليات حفظ السلام. وتُشارك مؤسسات وطنية أخرى في التدريب السابق للنشر، وتحضر موظفات الدورات التدريبية لتدريب المدربين على حماية الأطفال. ولا تزال حكومة بلده تُرحب بجميع أشكال الشراكة والتعاون دعما لهذا التدريب.

١٠٩- وأعرب عن تأكيد وفد بلده على أهمية منع نشوب النزاعات والتوسط فيها من أجل صون السلام الدائم. ومن الضروري أيضا إيجاد حلول مناسبة للأزمات بتصميم البعثات وفقا لسياقاتها بحيث تشمل العناصر العسكرية وعناصر الشرطة، والسياسة، وسيادة القانون، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني.

١١٠- واسترسل قائلا إنه يجب إقامة شراكات ذات فعالية وكفاءة مع الأطراف المعنية بما فيها الاتحاد الأفريقي. وقد وقَّعت حكومة بلده مؤخرا اتفاقا مع الاتحاد الأفريقي لإنشاء قاعدة لوجستية للقوة الأفريقية الجاهزة. وينبغي للدول الأعضاء أن تدعم التدابير الاحتياطية للأمم المتحدة في شكل إنشاء وحدات عالية المهارة وغير ذلك من القدرات.

١١١- وفيما يتعلق بإصلاح عمليات حفظ السلام وبناء السلام، قال إن حكومة بلده تُشجع هيئات الأمم المتحدة المعنية، وبخاصة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، على دراسة تقارير الأمين العام من أجل التوصل إلى توافق آراء أو اتخاذ قرارات مستنيرة تستند إلى الحياد واحترام السيادة والملكية والاتساق والتنسيق الشاملين والشراكة الإقليمية ودون الإقليمية.

١١٢- السيد المحمود (الإمارات العربية المتحدة): قال إن وزير خارجية حكومته، حث الأمم المتحدة، في كلمته أمام الجمعية العامة، على أن تقوم بدور أكبر من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وأضاف إن وفد بلده يشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ووكيل الأمين العام للدعم الميداني لما يبذلانه من جهود من أجل النهوض بعمليات حفظ السلام، التي تقوم بدور هام في تعزيز الاستقرار في مراحل ما بعد الصراع.

١١٣- وأردف قائلا إن حكومة بلده تُقدِّر المبادرة التي اتخذها الأمين العام لتعزيز منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وأضاف إن وفد بلده يُرحب بالمشاورات الواسعة النطاق التي اضطلع بها الفريق. وقال إن من المهم تعزيز التكامل بين حفظ السلام وبناء السلام لكفالة أن يُرافق جهود حفظ السلام جهود الإنعاش الاقتصادي وبناء القدرات على أساس الملكية الوطنية. وتقوم لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بدور هام بالمشاركة في مرحلة مبكرة.

١١٤- واسترسل قائلا إن حكومة بلده تتمتع بسجل رائع من حيث المشاركة في عمليات الأمم المتحدة. وهذه تشمل قوة الردع العربية في لبنان خلال الحرب الأهلية، وبعثتي ''إحياء الأمل'' و ''رياح الخير'' في الصومال، وعملية حفظ السلام في كوسوفو، والتحالفات الدولية الأقرب عهدا لمكافحة الإرهاب. وفي أفغانستان، تقوم حكومة بلده بدور إنساني بالغ الأهمية في إطار القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وقد نظمت أيضا مناقشات عديدة من أجل تعزيز مشاركة

المرأة في جميع جهود تحقيق السلام والأمن، بما في ذلك في المجتمعات الخارجة من الصراع. وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤيد سياسة الأمين العام بشأن عدم التسامح مطلقا مع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها بعض أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١١٥- واستطرد قائلا إنه دعما لحماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، قامت حكومته بتمويل ترجمة كتاب ”الجنود الأطفال: دليل للعناصر الفاعلة في قطاع الأمن“ إلى اللغة العربية. ويُعد هذا الكتاب والمبادرة عموما نقطة مرجعية دولية في الميدان.

١١٦- واختتم كلمته بتوجيه الشكر إلى جميع حفظة السلام، وبخاصة أولئك الذين جادوا بأرواحهم من أجل السلام والأمن.

١١٧- السيد سبويري (لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تُقدر شمولية تقريري الفريق والأمين العام. وإن اللجنة مستعدة لإسداء المشورة للأطراف المعنية الرئيسية خلال المرحلة التالية من إصلاح عمليات السلام.

١١٨- واستطرد قائلا إن لجنة الصليب الأحمر الدولية، بوصفها منظمة إنسانية محايدة وغير منحازة ومستقلة تحمي ضحايا النزاع المسلح وتقدم المساعدة لهم، تتواجد بصفة منتظمة إلى جانب عمليات الأمم المتحدة للسلام. وتشمل التحديات المشتركة طول فترة الصراعات وخطورة البيئات التي يتم فيها عمل الموظفين والوصول إلى المحتاجين.

١١٩- وأردف قائلا إن عمليات السلام الأخيرة تطلبت استعمال القوة من جانب وحدات الشرطة والوحدات العسكرية. ويُشير تقرير الفريق إلى أن بعض المهام المعينة من هذا القبيل تتعرض لخطر جعل قوات الأمم المتحدة وبعثاتها أطرافا في النزاع المسلح. وأضاف إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تؤكد من جديد على أهمية توضيح وفهم الإطار القانوني الذي يُنظم استعمال القوة في أي سياق بعينه لعمليات الأمم المتحدة للسلام. ويشمل ذلك تحديد متى وكيف ينطبق القانون الإنساني الدولي على بعثة تابعة للأمم المتحدة، وبخاصة المنوطة بمهمة جريئة.

١٢٠- وتابع قائلا إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تُذكِّر بأن انطباق القانون الإنساني الدولي تُقرره الحقائق الموضوعية على الأرض، بغض النظر عن أي ولاية لمجلس الأمن أو الأحكام المستخدمة لتعيين الطرف الخصم أو الأطراف الخصوم. ومن أجل حماية جميع الأشخاص المتضررين من النزاع المسلح، ينطبق القانون الإنساني الدولي عندما تتوافر شروط انطباقه. ويحكم القانون الإنساني الدولي اشتراك أطراف النزاع بغض النظر عن طبيعة النزاع أو الأسباب التي تستند إليها الأطراف.

١٢١- واسترسل قائلا إن ثمة قضية هامة لم يتناولها تقرير الفريق وهي الضرورة المتزايدة لأن تلجأ بعثات الأمم المتحدة إلى احتجاز الأفراد، الذين يمكن أن يكونوا مجرمين وفقا للقانون العرفي أو أشخاصا محرومين من حريتهم من خلال القبض عليهم أو استسلامهم لأسباب تتصل بنزاع مسلح قائم، بما في ذلك من أجل نقلهم إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهذا الاتجاه يستتبع مواجهة تحديات عملية وقانونية معقدة. وأضاف قائلا إنه يجب إدارة مرافق الاحتجاز وفقا للقانون الدولي والمعايير الدولية المنطبقة ذات الصلة، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وأعرب عن ترحيب لجنة الصليب الأحمر الدولية بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لوضع إطار ذي صلة في شكل إجراءات التشغيل الموحدة المؤقتة بشأن الاحتجاز في عمليات الأمم المتحدة للسلام لعام ٢٠١٠ (PK/G/2010.6). وتُشجع اللجنة تطبيقها وتنفيذها على الوجه التام، وبخاصة المعاملة الإنسانية لجميع المحتجزين واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية لدى النظر في نقل الأفراد الخاضعين لسيطرة بعثات الأمم المتحدة.

١٢٢- وأوضح أن عمليات الأمم المتحدة للسلام تحتاج إلى إعداد ملائم من حيث الميزانية، والهياكل الأساسية، وقدرة اللوجستيات، والموظفين المدربين. وتقع على الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن كفالة توفير التدريب الملائم لهذه العمليات. وستواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية، بوصفها عنصر تعزيز للقانون الإنساني الدولي وحارسة له تقديم المساعدة في مجال تدريب حفظة السلام قبل نشرهم وتدريبهم في الموقع، بما في ذلك بتوجيه الاهتمام لنشرة الأمين العام لعام ١٩٩٩ بشأن تقيد قوات الأمم المتحدة بالقانون الإنساني الدولي (ST/SGB/1999/13).

١٢٣- ومضى قائلا إن لجنة الصليب الأحمر الدولية على استعداد، في السياقات التي تشمل فيها البعثة التابعة للأمم المتحدة عنصرا للسجون دعما للسلطات الوطنية، للتنسيق مع مستشاري الأمم المتحدة لكفالة أن تكون جهودهم تكميلية ولمناقشة السياق بغية تحقيق الاستدامة والاستمرارية. ويمكن أن يكون إبرام اتفاقات لنقل المحتجزين بين بعثات الأمم المتحدة والدول المضيفة أداة ضرورية لحماية المحتجزين والمساعدة على ضمان قانونية عمليات النقل إلى السلطات المحلية.

١٢٤- وأشار إلى إنه يجري بشكل متزايد تكليف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين، بما في ذلك بضمان امتثال الأطراف للقانون الإنساني الدولي. وهذه المسؤولية الأدبية التي تضطلع بها الأمم المتحدة يؤكدها تقرير الفريق وتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق.

١٢٥- وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق بالالتزام باحترام القانون الإنساني الدولي وكفالة ذلك الاحترام الوارد في المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، ترى لجنة الصليب الأحمر الدولية أن الاستنتاجات المذكورة أعلاه تُتيح فرصة لجعل هذا الشرط أكثر فعالية. وإن علاقة بعثة الأمم المتحدة بالسلطات السياسية والقوات المسلحة تجعلها في وضع فريد يُمكنها من الوفاء بالتزامها بكفالة الاحترام للقانون الإنساني الدولي، وبخاصة حماية المدنيين أثناء مرحلة التخطيط للعمليات العسكرية والقيام بها.

١٢٦- واسترسل قائلا إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تتفق مع تأكيد الفريق الرفيع المستوى على أن المنظمات الإنسانية تقوم بدور أساسي، وإن كان تكميليا، في حماية المدنيين، وإن التنسيق المناسب التوقيت بين هذه المنظمات وحفظة السلام، حسب الاقتضاء، أمر لا غنى عنه. بيد أن هذا التنسيق لا ينبغي أن يؤثر على الكيفية التي تعمل بها المنظمات الإنسانية المستقلة والمحايدة ومفهوم أنها تعمل وفقا لهذه المبادئ. وينبغي التعريف على نطاق واسع في المجتمعات المحلية بالأدوار والمسؤوليات المتميزة لكل جهة فاعلة. وتفهم اللجنة أيضا التأكيد الوارد في هذين التقريرين على ضرورة أن تعمل عمليات السلام على نحو وثيق مع تلك المجتمعات المحلية. وفي الوقت ذاته، يمكن أن يُشكِّل الارتباط الوثيق مع بعثة متعددة الأبعاد مخاطر شخصية بالنسبة للأفراد في هذه المجتمعات المحلية. ويُعد مبدأ ”عدم الإضرار“ بالغ الأهمية لتخفيف هذه المخاطر. وأحد الخيارات هو دعوة جميع الموظفين المدنيين إلى التواصل مع المجتمعات المحلية.

١٢٧- وأوضح أن المعايير المهنية للجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن أعمال الحماية لعام ٢٠١٣ تعكس توافق آراء أغلب الوكالات الإنسانية ووكالات حماية حقوق الإنسان بشأن العلاقة بين بعثات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. وهذه المعايير توفر الإرشادات الضرورية بشأن تقسيم المسؤوليات والتفاعل. وأضاف قائلا إنه مع تقدم عملية استعراض عمليات الأمم المتحدة للسلام نحو التنفيذ، تُعرب لجنة الصليب الأحمر الدولية عن أملها في أن تُعزز هذه المعايير وضع وتنفيذ استراتيجيات لحماية المدنيين.

١٢٨- واختتم كلمته قائلا إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تُجدد التزامها بإقامة حوار بنَّاء للغاية مع الأمم المتحدة في نيويورك وفي الميدان بشأن القضايا التشغيلية والقانونية والتدريبية والحمائية المتعلقة بعمليات السلام. واللجنة مستعدة أيضا للعمل مع الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بوحدات شرطة، وأعضاء مجلس الأمن، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، في حوار صريح ومفتوح بشأن هذه القضايا الهامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.